



مشروع دليل العمل السياسي للاتحاد الاشتراكي

٤ ركائز تحكم نظام العمل السياسي في الفترة القادمة :
احترام الديمقراطية - الشرعية التنظيمية - القيادة الجماعية - حق النقد

تبدأ الأمانة العامة للجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي في اجتماعها يوم الأربعاء القادم ، في مناقشة مشروع « دليل العمل السياسي .. الفكري والتنظيمي » .. الذي تم توزيعه على أعضاء الأمانة العامة في الأسبوع الماضي ، والذي طلب المهندس سيدمرعي الأمين الأول للجنة المركزية من أعضاء الأمانة دراسته واعداد ملاحظاتهم عليه تمهيدا لمناقشته قبل طرحه على القواعد الشعبية بالمحافظات .

ويتكون دليل العمل السياسي من ثلاثة أقسام .. تتناول القسم الأول تجارب الفترة الماضية من منجزات ثورة ٢٣ يوليو ومعرفة المصير والأوضاع العالمية المتغيرة وخطوط المستقبل ، وركز القسم الثاني على خطنا الفكري السياسي وأكد على مبدأ تحالف قوى الشعب العاملة وابعاد اشتراكينا .

أما القسم الثالث فقد تناول بالتفصيل أسلوب العمل السياسي وأكد ان علينا - نحن أعضاء الاتحاد الاشتراكي العربي - ان نتوخى في عملنا السياسي بين جماهير شعبنا العريضة أسلوب عمل مرسوم وواضح ، تحكبه قواعد تنظيمية محددة ، ويرسمه سلوك ملتزم



أولا - القواعد التنظيمية

أشار دليل العمل السياسي ، الى ان التنظيم السياسي الناجح يجب ان يتقيد بقواعد تنظيمية اساسية تحكم حياته ، وتنظم حركته اليومية ، وتجنبه

سلبيات التنكس وقلة الإنضباط ، وتقيه

آفات المظهرية والنسائط . ويركز الدليل

على { قواعد اساسية في هذا المجال :

① كفالة احترام الديمقراطية :

وكفالة احترام الديمقراطية توجب :

■ ان تكون لوائح وخطط وبرامج

التنظيم السياسي وقراراته نتاج فكر

مشترك ، وحميلية مناقشات حرة بين

اعضائه على مختلف المستويات .

■ ان تكون ممارسة الاعضاء لحقوقهم

مسئولية .. يمثل التصير في ادائها

وضعا سلبيا يدخل في الاعتبار عند

تقييم العضو وتقدير ملاحظته او ترشيحه

للمواقع القيادية .

■ ان تتولى قيادات التنظيم - في

مستوياته المختلفة - ضبط حدود الممارسة

الديمقراطية على النحو الذي يكفل الذكاء

قدرة الاعضاء على التعبير عن الاهداف

الاساسية للشعب وضمان الوصول اليها .

■ ان تقوم هيئات التوجيه والتنقيف

في التنظيم السياسي بتصحيح ، ما قد

يثور لدى الاعضاء من مفاهيم خاطئة

عن الممارسة الديمقراطية .. فقيام

العضو بالتعبير عن فكره وآرائه ،

لا يصح ان يعد تحديا او خروجا على

قواعد الالتزام والتنظيم .. كما ان

استمرار العضو في جدل مسرف غير

هادف ، او اطلاقه العنان لفكر يناقض

مصالح ومبادئ التنظيم السياسي -

متخذا من الديمقراطية ذريعة يتستر خلفها

- هو موقف تشجبه قواعد الالتزام



• والتنظيم

② ضمان الشرعية التنظيمية :

والشرعية التنظيمية - كما يقول
الدليل - هي مظلة التنظيم السياسي ..
تكفل القوة والسلامة لعمله السياسي ،
وتبنيه ايجابية النفاذ والفاعلية ، وتقويه
الانحراف او الخروج عن الخط المرسوم
فكريا وسياسيا لهذا التنظيم .

وضمان الشرعية التنظيمية يقضى :

■ ان يتقيد العمل السياسي والقرارات
التي تنبثق عنه - على كافة المستويات
- بالاصول والاسس العامة التي يقوم
عليها التنظيم السياسي وتحكم حركته ..
النزما بمواثيق الثورة الرئيسية ..
والنزما ببدا تحالف قوى الشعب العاملة
.. وتكيدا وايمانا بمبادئ الاشتراكية .

■ احترام تدرج هيكل التنظيم
السياسي ، بما يكفل لقراراته تسلسلها
الواجب الاتباع والتنفيذ من المستويات
المختلفة . واحترام هذا التدرج يعنى
من ناحية ، التزام المستويات الادنى
للتنظيم بقرارات المستويات الاعلى والعمل
الجاد على تنفيذها ، كما يعنى من ناحية
اخرى ، التزام المستويات الاعلى بالرجوع
الى المستويات الادنى والتعريف على
رايها عند اتخاذ القرارات ورسم الخطط
■ احترام الاختصاص ، بما يوجب
من ان يباشر كل مستوى تنظيمي نشاطه
في حدود الصلاحيات المرسومة له
تنظيما ، دون تدخل او امتساح على
صلاحيات المستويات الاخرى .

■ احترام كل عضو - بصفة مستقلة
- للقرارات الصادرة عن المستوى الذي
ينتمى اليه او عن المستويات الاعلى ،
والنزما بتنفيذها دون اعتداد بموقفه
الردى حيالها ، ودون ان يتحول هذا

الالتزام الى فرض طاعة ادارية .

٣) توخى القيادة الجماعية :

■ وتوخى القيادة الجماعية فى العمل السياسى يعنى ضرورة أن تجيء قرارات وتوصيات التنظيم السياسى على كل المستويات ، فجاج جهد وأسهم مشترك بما يضمن استمرارا متجددا وعمالا للعمل السياسى يعصبه من الجبوح الفردى ، ويحول دون ظهور مراكز توى وتحقيقا لذلك يلزم تجنب منح القيادات السياسية سلطات واسعة تعفيها - او لا تلزمها - بأشراك القاعدة معها فى صنع القرارات .

■ الحرص فى العمل اليومى ، على الاستفادة الكاملة بكافة الخبرات والقدرات داخل التنظيم السياسى .

■ الزام القيادات - داخل مستويات التنظيم - بتقديم تقارير دورية عن نشاطها الى المستوى التنظيمى السدى تضطلع بمسئولية القيادة فى نطاقه

٤) اقرار حق النقد والنقد الذاتى :

وهذا الحق دعامة اساسية للعمل السياسى العلمى المدروس ، وهو ضمان اكيد لكشف الاخطاء وجوانب القصور

وحق النقد تحكمه اصول وضوابط :

■ ان يتم داخل اطار التنظيم السياسى طالما كان متعلقا بقضايا تنظيمية او متصلة بنشاطه السياسى ، تجنبنا لمظة التشهير والتجريح او الاساءة الى التنظيم

■ ان يتبع عند ممارسته حق النقد اسلوبا سليما يقوم على منهج علمى وموضوعى ، يبتعد عن الانفعال والتعصب او تصيد الاخطاء او محاولة تضخيمها ، وبحيث لا يكون نقدا لمجرد النقد ، بل يتيح تصحيح الاخطاء والتخلص من السلبيات .



■ ان يرتبط النقد باقتراح البديل ،
متضمنًا ما قد يتطلبه هذا البديل المقترح
من تصور لقرارات او توجيهات

ثانياً - السلوك المتلزم

اشار دليل العمل السياسى فى هذا
المجال ، الى ان الانطلاقة الجديدة للعمل
السياسى تتطلب من جميع اعضاء الاتحاد
الاشتراكى العربى ، سلوكًا ملتزمًا ،
يجعلون به من العمل والادامعة التعبير
الاولى قبل الكلمة والحديث .. ويقدمون
من خلاله الى الجماهير الدليل الواقعى
على صدق ما ينادون به ويدعون اليه
ثم اورد بعد ذلك ، انواع من الالتزام

① الالتزام باصسول الديمقراطية
وسيادة القانون ؛ وهذا الالتزام يجب ان
يتمثل فى سلوك واضح يقوم على الاحترام
الكامل لراى الجماعة - فى العمل
التنظيمى وفى الحياة اليومية - وقبول
هذا الراى والتقيده به ، مع عدم اغفال
الراى الفردى وراى الاقلية ، والانساح
لهما داخل مجالات العمل المختلفة

② الالتزام بمبادئ اشتراكيتنا ؛
وهذا الالتزام يقتضى مسلكا مثاليًا
خاصًا ، يعطى الاسوة الحسنة لجماهير
الشعب ، ويسمو بمعانى اشتراكيتنا
ويقدر اهدافها ويطبق مبادئها .

ومن اجل ذلك - كما يقول الدليل -
وحتى ترى الجماهير لنا المثل والقوة ،
علينا ان نفاى بانفسنا عن كل صور
الاستغلال ، وان نقدر العمل ونعترم
العاملين ، وان نصحح النظرة المسائدة
عن العمل اليدوى ، وان ننبذ الماهيم
الاجتماعية المختلفة التى تزن قيمة الناس
على اساس ثروتهم او سلطتهم .

③ الالتزام بالمفهوم القومى للعمل
الوطنى ؛

وهذا الالتزام يقتضى من اعضاء

الاتحاد الاشتراكي ، ان يمدوا رؤيتهم
ويوجهوا اهتمامهم الى ما وراء الحدود
الاقليمية الضيقة لبلدنا ، وان يعيشوا
واقع الأمة العربية .

كما ان هذا الالتزام يقتضى الحرص
على المحافظة على التراث الحضارى للأمة
العربية ، وابرار اهمية المصالح السياسية
والاقتصادية والاجتماعية المشتركة لابناء
الوطن العربى ، واقامة علاقات وطيدة
وثابتة مع كل اللقطات الشعبية فى البلاد
العربية ، وتوسيع كل صور الالتقاء بين
الامراء ، والتبادل فى الخبرات

④ الالتزام بتعاليم الرسالات السماوية:

وهذا الالتزام يقتضى ان نسير فى
حياتنا بسلوك يتفق ومبادئ هذه
الرسالات وتعاليمها وقيمتها .

وهذا يتطلب من اجهزة التنظيم السياسى
وقياداته بذل جهد مضاعف فى الدعوة الى
الالتزام بالسلوك بالقيم الدينية ، والى
التمسك بالسليم بمبادئ الدين واحكامه
والى رد مظاهر الفكر والسلوك العيى
فى المجتمع الى وجهها المشرق الاصيل .

.. وخلص دليل العمل السياسى من
هذا كله الى ان هذا الشعب يصنع

مستقبله بكل جهد وعرق وتضحيات ..

وان يعترف بهذا المستقبل قدرا عتزاز الدنيا

كلها بماضيه وهماضره .. انه يريد

مستقبله مشرقا .. يريد سبيلا يثبت به

للدنيا معانى الاصاله والحق والخير فى

هذه الامة العربية .. يريد نبراسا

يضى الطريق امام دول العالم الثالث -

والشعب العربى رائد فيه - لحل ثالث

جديد ، غير راسمالي ولا شيوعى ،

يرس قيما الانسانية والشرعية والمعدل

والسلام